المجلس الوطني للبيئة

الكلمة الافتتاحية
للسيد وزير إعداد الترابب الوطني
والتعمير والإسكان والبيئة

الرباط 27 فبراير 2002

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

لي عظيم الشرف أن ألقي كلمتي هاته في افتتاح الدورة الرابعة للمجلس الوطني للبيئة وأن أشارككم أشغالكم الهادفة إلى تقييم المجهودات الوطنية في إطار تنفيذ مقتضيات مذكرة القرن 21 ، والى صياغة مقترحات كفيلة بتجسيد مفهوم التنمية المستدامة وترجمته إلى أرض الواقع من خلال خطة عمل وطنية واضحة المعالم.

ويأتي انعقاد هذه الدورة في ظرف يكتسي أهمية خاصة ذلك لأنها تشكل محطة هامة في مسلسل استعداد بلادنا للمشاركة في قمة ريو+10 وهي مناسبة لتقييم وتحليل ما تم إنجازه ولتدارس ما يجب القيام به من أجل تحقيق تنمية مستدامة واستخدام أمثل للموارد الطبيعية بكيفية رشيدة، دون الإخلال بالتوازن البيئي ، حفاظا على هذه الموارد وضمانا لتجديدها لفائدة الأجيال المتعاقبة ، وكذا إيجاد الحلول لمختلف المشاكل الناجمة

عن التلوث والتي تشكل تهديدا لسلامة وصحة المواطنين وتقف عائقا حقيقيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن لأحد أن ينكر أن بلادنا بذلت مجهودات قيمة منذ انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة في 1992 وحققت عدة منجزات على صعيد إرساء الإطار المؤسساتي والتشريعي ووضع الخطط وبرامج العمل وترسيخ الوعي بقضايا البيئة ومواكبة الاهتمام الدولي بحماية البيئة من خلال الانضمام والمصادقة على جل الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن وغير ذلك من الإجراءات والتدابير التي تعكس حرص بلادنا على نهج سياسة بيئية متعددة الأبعاد والمرامي .

غير أن هذه المنجزات رغم أهميتها لا يمكن أن تنسينا جسامة المشاكل التي تواجهها بيئتنا والمتمثلة في ندرة وتلوث مصادر المياه وتدهور حالة التربة والغطاء النباتي وتوسع رقعة التصحر وانقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية البرية أو البحرية واضمحلال مجال التنوع البيئي وغيرها من المشاكل الناجمة إما عن تغير المناخ وتعاقب سنوات الجفاف وإما بفعل الإنسان وسوء تدبيره وتعامله مع بيئته والتي تتطلب منا بذل جهد أكبر على مستوى التفكير في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل

القائمة حاليا، وتفادي حدوثها وتفاقمها مستقبلا، والحد من آثارها السلبية على الإنسان وعلى الطبيعة.

فنحن نعلم جميعا أن لتدهور حالة البيئة ثمنا باهظا، وتؤديه بالدرجة الأولى الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة والأكثر عرضة لانتشار الأمراض والعلل الناجمة عن التلوث، وتدفعه معها الدولة أيضا بتحملها للعبء المادي والاجتماعي الكبير الذي تتطلبه مواجهة هذه الآفات والذي يعوق بشكل كبير قدراتها على تحقيق التنمية.

في هذا السياق ، سعت الحكومة جاهدة إلى وضع خطط عمل تهدف إلى تحسين إطار عيش السكان وتوفير سبل الكسب الكريم لهم من خلال تقوية النسيج الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل وتنظيم الأنشطة الفلاحية والصناعية والحرفية ومحاربة السكن غير اللائق وتحسين مستوى الخدمات الصحية وتعميم التعليم وخلق البنيات والتجهيزات الأساسية وعدة تدابير أخرى تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والى الحد من تباين درجة النمو بين العاملين القروي والحضري والى الحد من الضغوطات الممارسة على الموارد الطبيعية.

وقد حرصت الحكومة دائما على ربط تحقيق التنمية بضرورة حماية البيئة، آخذة بعين الاعتبار مجموع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تتحكم في كل

سياسة تهدف إلى استصلاح الأوضاع البيئية المتدهورة، معتمدة على مقاربة شمولية قوامها إشراك جميع الفاعلين في كافة مراحل وضع الخطط والمشاريع وتنفيذها.

وهذا ما تم بالفعل عند وضع خطة العمل الوطنية من أجل البيئة والبرنامج الوطني لمقاومة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف ، وخطة 2020 لتنمية العالم القروي والمخطط الوطني لإعادة التشجير والمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية ومشروع التدبير العقلاني للموارد المائية ومشروع تأمين ديمومة الموارد المائية والمخطط المديري للتطهير السائل والتوجهات الوطنية لتدبير النفايات الصلبة وغيرها من الخطط والبرامج الهادفة إلى الحد من تلوث الهواء وحماية الوسط الطبيعي والأنظمة الايكولوجية الهشة وكذا تحسين البيئة في الوسط الحضري.

حضرات السيدات والسادة ،

كما تعلمون، أشرفت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة على تنظيم حلقات و أوراش ومنتديات جهوية ووطنية لتأطير الحوار الوطني الذي توج بميثاق إعداد التراب الذي يعد بحق وسيلة للتدبير العقلاني للمجال هدفها الحد من التفاوت بين الجهات وإنعاش العالم القروي ومعالجة الاختلالات في الوسط الحضري وإيجاد أمثل الطرق للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية وحماية الثروات الطبيعية من جهة

وبين العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة من جهة أخرى، هذه الأهداف التي ستكون ولا شك موضع نقاش وتبادل للآراء خلال انعقاد الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني في شهر أبريل المقبل.

على صعيد آخر، ووعيا منها بالدور الهام الذي يلعبه التعاون والتضامن الدولي في مواجهة مشاكل التلوث وحماية البيئة، عمدت هذه الوزارة إلى إبرام عدة اتفاقيات تعاون في المجال البيئي مع دول شقيقة وصديقة وسعت إلى تفعيل مقتضيات الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، وذلك بحرصها على أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بتدبير البيئة ومحاربة التلوث بكافة أشكاله.

وقد ترجمت هذه الإدارة في الإسهام في الجهود الدولية لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية على الصعيد العالمي باحتضان بلادنا مؤخرا للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الأممية بشأن تغير المناخ التي نظمت في مراكش شهري أكتوبر ونونبر الماضيين.

وقد كان لانعقاد هذا المؤتمر في الظروف الصعبة التي تمر بها الإنسانية منذ أحداث 11 شتنبر وقع طيب وصدى حسن، زكى حضور بلادنا على الساحة العالمية كأرض للحوار والتسامح والتعاون البناء وأكد أهليتها لاحتضان اللقاءات الحاسمة، كما جاء نجاحه من خلال ما أصبح

يعرف باتفاقيات مراكش ليعزز الآمال المعقودة عليه في تذليل الصعاب وتمهيد الطريق لتنفيذ بروتوكول كيوتو وذلك ما تأتى بفضل تضافر جهود المنظمين والمشاركين والمساندين من كافة أقطار العالم. وأود هنا أن أغتنم الفرصة للتنويه بالمجهود الجبار الذي قام به الطاقم المغربي، من إداريين وخبراء، في سبيل إنجاح هذه التظاهرة على مستوى التنظيم والمضمون .

وخلال هذا المؤتمر، أبلغ المغرب ممثلي المجتمع الدولي حرصه على ضرورة ربط مسألة محاربة الآثار السلبية لتغير المناخ بتحقيق التنمية كما تم تكليفه ، بصفته رئيسا للدورة، بحمل خطاب في هذا الشأن إلى القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ تضمنه الإعلان الوزاري لمراكش موازاة مع التقرير الذي سيقدمه إلى هذا المؤتمر باسم المنظومة الدولية حول حصيلة وآفاق التغيرات المناخية .

وفي إطار الإستعداد لهذه القمة، فقد تمت برمجة عدة أنشطة لرصد ما تم إنجازه تنفيذا لمذكرة القرن 21 الصادرة عن قمة ريو عام 1992 والتوقف عند أوجه القصور والعقبات التي تواجه تنفيذها منذ انعقاد قمة ريو وكذا التحديات التي يفرضها برنامج العمل للعشرية المقبلة، وعلى رأسها إشكالية الماء المدرجة للدرس ضمن نقط أخرى في جدول أعمالكم.

فكما لا يخفى عليكم، أصبحت قضية الماء تكتسي طابعا كونيا ورهانا استراتيجيا، تكيف العلاقات الدولية وتتحكم في اقتصاديات دول عدة وتوجد في جوهر صراعات إقليمية و جهوية بل وأهلية نظرا لطابع الندرة الحادة الذي بدأت تعرفه هذه المادة الحيوية بفعل تضاعف الطلب بكيفية لا يوازيها تضاؤل واضمحلال نصادرها.

نظرا لذلك، أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يفكر في صيغة لحل هذه الإشكالية، وأود هنا أن أضم صوتي الى العديد من القادة السياسيين والمنظمات غير الحكومية التي تساند فكرة صياغة ميثاق دولي لتدبير الماء، على غرار الاتفاقيات الإطارية حول التنوع البيئي والتصحر وتغير المناخ.

هذه الفكرة المتداولة حاليا في العديد من المحافل الدولية، والتي تحظى بعناية منظمة الأمم المتحدة، لكفيلة حقا بالرفع من مستوى الاهتمام الدولي بقضايا الماء وبفتح آفاق واعدة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المرتبطة بندرة هذه المادة.

حضرات السيدات والسادة ،

مهما كان قيما ما حققناه من مكتسبات وأنجزناه من أعمال فإن الطريق أمامنا لا زال طويلا للقضاء كليا على كافة أشكال التلوث وإحكام تدبير الثروات الطبيعية في ظل العوائق والإكراهات التي تحد من طموحنا كضعف الموارد المالية ومحدودية آليات التنسيق وغياب الرؤية الموحدة لقضايانا البيئية. غير أن هذه العوائق لا يجب أن تثنى عزمنا أو أن تثبط هممنا، فبالعمل المشترك وبالتنسيق وبتوحيد الخطط يمكننا أن ندرك ما نأمل أن نصل إليه.

ومجلسنا هذا هو الجهاز الأمثل لتحقيق هذا التنسيق وبلوغ الهدف المنشود، فهو يضم كافة الفاعلين في مجال البيئة من قطاعات حكومية وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص ويتيح للجميع مجالا لطرح القضايا وللتشاور وتبادل الرأي بشأنها بكامل الصراحة والشفافية، لذلك فإن تفعيله ليقوم بالدور المنوط به أحسن قيام لكفيل بأن يسهل علينا بعضا من الصعاب التي تعوقنا.

كما أننا سنحرص على نجاح الحوار الجاري الآن في البرلمان أو مع الأمانة العامة للحكومة من أجل إخراج مشاريع القوانين المتعلقة بحماية البيئة والتدبير العقلاني لثرواتنا الطبيعية الى حيز الوجود حتى نتمكن من إحكام وضع الإطار التشريعي لممارستنا ولإرساء دعائم التنمية المستديمة ببلادنا، وتوفير الظروف المناسبة لجلب المستثمرين.

حضرات السيدات والسادة ،

إننا بصدد تحديات حاسمة بالنسبة للمستقبل، يقتضي رفعها توخي الكثير من العقلانية والصرامة وبعد النظر في تدبير ثرواتنا الطبيعية وإعادة هيكلة اقتصادنا الوطني ورفع قدراته التنافسية وتحسين جودة منتوجه وخدماته لجعله قادرا على مواجهة العولمة ومتطلبات احترام مواصفات الجودة والمعايير البيئية العالمية.

من هذا المنطلق، فقد وضعت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة خطة عمل وطنية في مجال البيئة تشكل إطارا استراتيجيا يسمح بتحديد وترتيب الأولويات البيئية لوضع أسس نظام فعال لتخطيط وتدبير الثروات في أفق تنمية مستدامة وتحسيس متخذي القرار بأهمية القضايا البيئية في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أهداف نذكر على سبيل المثال تأمين تدبير عقلاني للموارد الطبيعية وصيانة محيط عيش المواطنين ومراعاة الإنشغالات البيئية في تحديد السياسات القطاعية للتنمية وتنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية من أجل فهم أحسن للوضع البيئي.

حضرات السيدات والسادة ،

من الخطأ التصور أن الجهود المبذولة في مختلف مجالات البيئة يمكن أن يكون لها ذلك الوقع الذي نتوخاه جميعا دون أن تواكبها تعبئة شاملة ومندمجة لجميع شرائح المجتمع ودون إشراك الجمعيات غير الحكومية باعتبارها عنصرا هاما في تجنيد الطاقات وفاعلا نشيطا في تقوية البنيات التحتية وتدبير الشأن المحلي وترسيخ أخلاقيات بيئية رشيدة.

إن أي عمل تنموي اقتصادي لا يصاحبه سعي الى رفع مستوى وعي وإدراك المواطنين يظل قاصرا وغير ذي جدوى، ذلك أن الحفاظ على البيئة ومحاربة التلوث هما بمثابة معركة لا يمكن كسبها إلا إذا كان الكل مسلحا بالعلم والمعرفة ومتحليا باليقظة وروح المواطنة.

إن التحديات التي تواجهنا في هذا المجال كبيرة جدا وإمكانياتنا لرفعها ضئيلة جدا، فليس أمامنا إذا خيار آخر غير العمل الجاد في إطار عقلاني وخطة موحدة وهو ما نسعى الى تحقيقه جميعا في مجلسنا هذا.

أرجو أن يكلل اجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق، وأن تسفر أشغالنا عن نتائج في مستوى طموحاتنا وعلى قدر الآمال التي يعلقنا عليها مواطننا.

والسـلام عليكم ورحمة الله.